

بسم الله الرحمن الرحيم

و ما فى روايه بن عمران الميثمى:

مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْكَشِيِّ فِي كِتَابِ الرَّجَالِ عَنْ جَبْرِئِيلَ بْنِ أَحْمَدَ (قِيلَ بَوثاقته لاعتماد الكشى عليه) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِهْرَانَ (رمى بالغلو) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الصَّيْرَفِيِّ (ابوسمينه روى بالغلو) عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ (مجهول) عَنْ يُونُسَ بْنِ عِمْرَانَ الْمَيْثَمِيِّ (مجهول) قَالَ سَمِعْتُ مَيْثَمَ النَّهْرَوَانِيَّ يَقُولُ دَعَانِي أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ع وَ قَالَ كَيْفَ أَنْتَ يَا مَيْثَمُ إِذَا دَعَاكَ دَعَى بَنِي أُمَيَّةَ عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ إِلَى الْبِرَاءَةِ مِنِّي فَقُلْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَا وَاللَّهِ لَا أَبْرَأُ مِنْكَ قَالَ إِذَا وَاللَّهِ يَقْتُلُكَ وَ يَصْلُبُكَ قُلْتُ أَصْبِرُ فَذَاكَ فِي اللَّهِ قَلِيلٌ فَقَالَ يَا مَيْثَمُ إِذَا تَكُونُ مَعِيَ فِي دَرَجَتِي (وسائل ١٦ ص ٢٢٧)

و ما فى روايه محمد بن مروان:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَا مَنَعَ مَيْثَمَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ التَّقِيَّةِ فَوَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي عَمَارٍ وَ أَصْحَابِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ (وسائل ١٦ ص ٢٢٦)

حيث ان الظاهر منه ان التقية كانت جايزا له حيث لو كانت من الواجب و فعل حراما لما ترحم عليه بل من المعلوم عند الاصحاب جلاله ميثم و انه من اصحاب الجنه فيعلم ان كلامه فى اولويه التقية فى امثاله لا تعينها

على ان الروايه لعلها فى مدح ميثم بانه و ان كانت له التقية و يعلم انه مثل عمار و لكن استحباب القتل فى سبيل الله على البقاء فى الدنيا لافشاء فضل على عليه السلام و فضائله و كسر قول السوء على امير المؤمنين من ناحيه ابن الدعى هذا مضافا الى ضعف السند فى الروايه من جهه اشتراك مروان محمد بين الثقه و المجهول و ارسال روايه الاحتجاج و ضعف سند روايه عبدالله بن العطاء بجله و جهل من قبله

و مع ذلك هناك ما يدل على حسن قتل الساب و ان كان فيه خوف القتل كروايه على بن الحديد:

مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْكَشِّيُّ فِي كِتَابِ الرَّجَالِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَوْلَيْهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُسَمَعِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ مَنْ سَأَلَ أَبَا الْحَسَنِ الْأَوَّلَ ع فَقَالَ إِنِّي سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ إِنَّكَ لَسْتَ مُوسَى بْنَ جَعْفَرِ الَّذِي أَنْتَ إِمَامُنَا وَحُجَّتُنَا فِيمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ اللَّهِ قَالَ فَقَالَ لَعَنَهُ اللَّهُ ثَلَاثًا أَذَاقَهُ اللَّهُ حَرَّ الْحَدِيدِ قَتَلَهُ اللَّهُ أَخْبَثَ مَا يَكُونُ مِنْ قَتْلِهِ فَقُلْتُ لَهُ إِذَا سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْهُ أَوْ لَيْسَ حَلَالٌ لِي دَمُهُ مُبَاحٌ كَمَا أُبِيحَ دَمُ السَّبَابِ لِرَسُولِ اللَّهِ ص وَالْإِمَامِ قَالَ نَعَمْ حِلٌّ وَاللَّهُ حِلٌّ وَاللَّهُ دَمُهُ وَأَبَاحَهُ لَكَ وَلِمَنْ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ قُلْتُ أَوْ لَيْسَ ذَلِكَ بِسَابٍ لَكَ قَالَ هَذَا سَبَابٌ لِلَّهِ وَسَبَابٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ص وَسَبَابٌ لِأَبَائِي وَسَبَابِي وَ أَيْ سَبِّ لَيْسَ يَقْصُرُ عَنْ هَذَا وَ لَا يَفُوقُهُ هَذَا الْقَوْلُ فَقُلْتُ أَوْ رَأَيْتَ إِذَا أَنَا لَمْ أَخْفَ أَنْ أَعْمَرَ بِذَلِكَ بَرِيئًا ثُمَّ لَمْ أَفْعَلْ وَ لَمْ أَقْتُلْهُ مَا عَلَيَّ مِنَ الْوِزْرِ فَقَالَ يَكُونُ عَلَيْكَ وَزْرُهُ أضعافاً مضاعفةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ وَزْرِهِ شَيْءٌ أَوْ مَا عَلِمْتَ أَنَّ أَفْضَلَ الشُّهَدَاءِ دَرَجَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ نَصَرَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ بِظَهْرِ الْعَيْبِ وَ رَدَّ عَنِ اللَّهِ وَ عَنْ رَسُولِهِ ص (وسائل ٢٨ ص ٢١٧)

الرواية و ان كانت غير نقيه السند من ناحيه المسمعي حيث لم يرد فيه توثيق بل قال الصدوق كان اب الويد يذكره و يغمز فيه و من ناحيه علي بن حديث حيث ضعفه الشيخ اشد الضعف

و لكن الدلاله واضحه حيث سمي من قتل دون قتل الساب شهيدا و لكن الروايات بمجموعها مع ضعف الاسناد يحكى ان التارك للتقيه في ترك البرائه او قتل الساب اذا كان للدفاع عن الرسول و اوليائه فله اجره

و المصنف مع فتواه بان قتل الساب ممنوع من الخوف على النفس و العرض و افتى بعدم الجواز افتى بقتل سلمان الرشدى الساب و قال انه مرتد و على المسلمين قتله و من قتل دون قتله فهو شهيد

فنقول

المستفاد من مجموع ما ورد في امر التقيه في السب و البرائه ان التقيه في السب و البرائه يجوز لا ان تركه واجب و اختيار القتل دون عقيدته و ولايته لاهل البيت حرام و يدخل النار

و ما فى روايه الاحتجاج فهو فى الازاعه و هى غير الاجبار على السب و البرائه كما لا يخفى و كذلك ما فى صحيحه سليمان بن خالد من قوله يا سُلَيْمَانُ إِنَّكُمْ عَلَى دَيْنٍ مِّنْ كَتَمَةِ أَعَزَّهُ اللَّهُ وَ مَنْ أَدَاعَهُ أَذَلَّهُ اللَّهُ

بل يمكن ان يقال بان رعايه التقيه فى السب و البرائه و فى ابلاغ دين الائمة و سرهم يراعى المزاحمه بمعنى ان قد يكون التبليغ بحيث لو ترك لاندرس ذكرهم و ذكر دينهم و يوجب سلطه الاعداء على المؤمنين و محبيهم و مع الترك و الاعلان و الاقدام منع الاعداء فيحب و لا يبقى معنى للتقيه لانها اخذ الترس لحفظ الدين فاذا كان اخذها موجبا لاندراس الدين فلا يصدق عليه التقيه الواجب و المندوب اليها من الائمة و الاسلام و قد يكون ترك التقيه موجبا للهدم او ضرر شديد على المؤمن و المؤمنين بحيث يكسر شانهم و شوكتهم و يقعهم فى الذل و تحت اقدام الكفره الفجره فح يكون التقيه و اخذ الترس موجبا لبقاء و النجاح فيجب و تركه من المحرمات و قد يكون موجبا للضرر على المؤمن و لكن لا يوجب ضررا على الاسلام و المؤمنين و غلبه الكفره عليهم بمعنى ان المزاحمه بين ملاك البقاء و الشهاده سيات او لعل البقاء للمؤمن نفسه افضل من حيث يبقى و يدافع عن الاسلام و الولايه و لكنه مستعجل الى الجنه فيجوز

و على هذا يحمل ما صدر من المؤلف فى امر سلمان رشدى الساب المرتد حيث افتى بقتله و ان من قتل دون قتله فهو شهيد فانه قد يكون من جهه الشرائط فى الزمان و المكان بحيث لو قتل دون قتله عشرات فهو الاولى فيجب و قد يكون بحيث يفقد الاهميه و يكون حفظ المال اولى منه فيجوز الترك و بما ان ما فعله سلمان رشدى ليس سب محض فى بيت او فى محله و فى زمان خاص بل هو شروع لهجوم شرث على الاسلام و المسلمين و حياته و قيمه هو لسان محض للمنظمات الصهيونيه و الامنيه فى دول الكفر و المحارب فترك قتله يوجب التشجيع للعملاء للمنظمات و الصهاينه للتشديد فى عملهم و الوصول الى آمالهم فى التهجم على النبى و آله و الاسلام كله فح يكون قتله مانعا عن ذلك و يوجب التقليل من الهجوم و وقوع العملاء فى وحشه من ذلك كما شوهد ذلك

فالمختار و الموجه لفتواه فى سلمان رشدى ان امر التقيه تابع للملاك فان كان الفعل الزم و اولى للاسلام فترك التقيه اولى بل لو كان ضرر ترك الاقدام اشد يجب الاقدام و تحرم التقيه و على العكس يحرم الفعل و تجب التقيه و عند الاستواء يجوز و انا اذا نظرنا الى ما صدر عنهم عليهم السلام من ترك الساب اذا كان هناك خوفا على النفس و العرض فكثره يكون فيما اذا كان السب من فرد ليس له اتصال بالحكومات او الشيوع الجماعى بل فعل شخصى ينشاء من شقاوه نفسيه كما فى روايه عامل المدينه و لعل ذلك يمكن استفادته فى امر النبى بقتل السته فى مكه و لو كانوا متعلقين باستار الكعبه و لم يستثن الامن من خوف القتل فى قتلهم فان السابقين الستته كانوا معلنين جاهرين مستندين الى عمل عظماء القريش و يجب كسرهم و كذا فى قصه ساب الهذيلى حيث قال من لهذا فقام رجلان حيث لم يقيد النبى اقدامهم بعدم الخوف على انفسهم فانه من الممكن ان يقدم قبيله هذيل على الدفاع عن الساب

و لو خاف على ماله المعتد به أو مال أخيه كذلك جاز ترك قتله..

و اما المال فذهب المحقق الى عدم القتل مع الخوف على المال و لم يقيده بالقليل و الكثير و لكن المصنف قيده بالكثير و عممه الى غيره من المؤمنين اما اصله فلشمول ادله التقيه للمال كصحيحه زراره:

كَلَيْنِي عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيِّ وَ مَعْمَرِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَامٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ زُرَّارَةَ قَالُوا سَمِعْنَا أَبَا جَعْفَرٍ ع يَقُولُ التَّقِيَّةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ يُضْطَرُّ إِلَيْهِ ابْنُ آدَمَ فَقَدْ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ (وسائل ١٦ ص ٢١٤)

فانه اذا كان قتله موجبا للضرر المالى فهو مضطر الى ترك القتل لحفظ المال

و ايضا دليل رفع ما اضطروا اليه

و اما التقييد بالكثير فلعله لعدم صدق الاضطرار فيه فان الذى له مال كثير و بامكانه قتل ساب النبى بمال يسير قليل فتركه لحفظ ماله فلا يشمل ما اضطروا اليه و لا كل شىء يضطر اليه

ثم انه عبر فى الخوف النفسى و العرض بلا يجوز القتل و وجوب الترك و اما فى المال فعبر بجواز الترك

فلعله لان دليل الرفع امتنانى و فى صرف المال للوصول الى ثواب الله و ان كان فيه شىء من المشقه و الاضطرار الا انه يمكن لصاحب المال التحمل للوصول الى ثواب الله فليس فى التحريم امتنان لا يقال هذا فى العرض و النفس فان الدليل قام على عدم الجواز فيهما

هذا و لكن الاصل ما مضى من ان حكم التقيه و قتل الساب دائر مدارد الاهميه و امره الى الحاكم نعم لو كان الامر الى السامع اى الذى يسمع السب فانه اذا خاف على نفسه فالمستفاد اولويه الترك الا اذا احرز الاولويه فله الفعل نعم للحاكم و لا يتوقف ذلك على إذن من الامام عليه السلام أو نائبه،

عدم الوقوف على اذن الامام فهو منصوص فى موثقه على بن اسباط فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أَخْبَرَنِي أَبِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ النَّاسُ فِيَّ أَسْوَةٌ سَوَاءٌ مَنْ سَمِعَ أَحَدًا يَذْكُرُنِي فَأَلْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْتُلَ مَنْ شَتَمَنِي وَ لَا يَرْفَعَ إِلَى السُّلْطَانِ

الا ان عدم الوقوف على الاذن لا يمنع عن حكم الامام بالوقوف على الاذن اذا راى المصلحه فى ذلك بمعنى ان المنع من الحاكم لا يكون الا عن رؤيه الضرر فى قتل الساب بيد من سمع و الادنى فالادنى فاذا منع فالسامع يكشف له ان فى القتل خوف الضرر عليه او على المؤمنين من جهه انفسهم او عرضهم او ضرر مالى شديد فعدم التوقف فيما اذا لم يمنع الحاكم

و كذا الحال لو سب بعض الأئمة عليهم السلام، و فى إلحاق الصديقه الطاهره سلام الله عليها بهم وجه، بل لو رجع إلى سب النبي (ص) يقتل بلا إشكال.

ادعى الشيخ عليه الاجماع حيث قال فى خلافه:

مسألة ٥ : من سب الإمام العادل وجب قتله دليلنا : إجماع الفرقة وأخبارهم و أيضا قول النبي عليه السلام : من سب عليا فقد سبنى ومن سبنى فقد سب الله و من سب الله وسب نبيه فقد كفر ، و يجب قتله (خلاف ٥ ص ٣٤٠)

و الروايه من الصدوق فى اماليه ص ٩٧

و قال فى المختلف:

من سب الامام وجب قتله عندنا خاصة وكذا سب النبي صلى الله عليه وآله لأنه كافر
بذلك مرتد فيجب قتله

و افتى عليه الفقهاء

و تدل عليه صحيحه هشام بن سالم:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ
هَشَامِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ سَبَّأَهُ لِعَلِيٍّ ع قَالَ فَقَالَ لِي
حَلَالُ الدَّمِ وَاللَّهِ لَوْ لَا أَنْ تَعَمَّ بَرِيئًا قَالَ قُلْتُ فَمَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ مُؤَذِّ لَنَا قَالَ فِي مَا ذَا
قُلْتُ فِيكَ يَذْكُرُكَ قَالَ فَقَالَ لِي لَهُ فِي عَلِيٍّ ع نَصِيبٌ قُلْتُ إِنَّهُ لَيَقُولُ ذَاكَ وَيُظْهِرُهُ قَالَ
لَا تَعْرَضُ لَهُ (وسائل ٢٨ ص ٢١٥)

و ما مر في روايه على بن الحديد:

مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْكَشِّيُّ فِي كِتَابِ الرَّجَالِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَوْلَوَيْهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمِسْمَعِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَدِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ مَنْ سَأَلَ أَبَا الْحَسَنِ الْأَوَّلَ
ع فَقَالَ إِنِّي سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ إِنَّكَ لَسْتَ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ الَّذِي أَنْتَ إِمَامُنَا
وَ حُجَّتُنَا فِيمَا بَيْنَنَا وَ بَيْنَ اللَّهِ قَالَ فَقَالَ لَعَنَهُ اللَّهُ ثَلَاثًا أَذَاقَهُ اللَّهُ حَرَّ الْحَدِيدِ قَتَلَهُ اللَّهُ
أَخْبَثَ مَا يَكُونُ مِنْ قِتْلِهِ فَقُلْتُ لَهُ إِذَا سَمِعْتَ ذَلِكَ مِنْهُ أَوْ لَيْسَ حَلَالٌ لِي دَمُهُ مَبَاحٌ
كَمَا أُبِيحَ دَمُ السَّبَابِ لِرَسُولِ اللَّهِ ص وَ الْإِمَامِ قَالَ نَعَمْ حِلٌّ وَ اللَّهُ حِلٌّ وَ اللَّهُ دَمُهُ وَ أَبَاحَهُ
لَكَ وَ لِمَنْ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ قُلْتُ أَوْ لَيْسَ ذَلِكَ بِسَابٍ لَكَ قَالَ هَذَا سَبَابٌ لِلَّهِ وَ سَبَابٌ
لِرَسُولِ اللَّهِ ص وَ سَبَابٌ لِأَبَائِي وَ سَبَابِي وَ أَيْ سَبِّ لَيْسَ يَقْصُرُ عَنْ هَذَا وَ لَا يَفُوقُهُ هَذَا
الْقَوْلُ فَقُلْتُ أَرَأَيْتَ إِذَا أَنَا لَمْ أَخْفَ أَنْ أَعْمَرَ بِذَلِكَ بَرِيئًا ثُمَّ لَمْ أَفْعَلْ وَ لَمْ أَقْتُلْهُ مَا عَلَيَّ
مِنَ الْوِزْرِ فَقَالَ يَكُونُ عَلَيْكَ وَزْرُهُ أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ وَزْرِهِ شَيْءٌ أَوْ مَا
عَلِمْتَ أَنْ أَفْضَلَ الشُّهَدَاءِ دَرَجَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ نَصَرَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ بِظَهْرِ الْغَيْبِ وَ رَدَّ عَنِ
اللَّهِ وَ عَنِ رَسُولِهِ ص (وسائل ٢٨ ص ٢١٧)